

Distr.: General
12 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ١٤٨ من جدول الأعمال
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠٠٨ والتقارير المرحلي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم
المتحدة في دارفور

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

- ١ - سيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المبينة أدناه انخفاض قدره ١٠٠ مليون دولار في المبلغ الذي يتعين قسمته على الدول الأعضاء في صورة أنصبة مقررة للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
- ٢ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها كوثائق معلومات أساسية لدى نظرها في تمويل العملية المختلطة. واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في هذه التقارير، بممثلين للأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.



ثانياً - الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٣ - أنشأ مجلس الأمن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. وعملاً بالجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف، أذنت اللجنة الاستشارية، في رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، للأمين العام بالدخول في التزامات تصل إلى ٥٠ مليون دولار من أجل تغطية احتياجات العملية المختلطة ذات الطابع الأشد إلحاحاً وأهمية ولسداد التكاليف المتعلقة بأفراد الوحدات العسكرية المنتشرين في دارفور التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٤ - وأنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٢/٦٢ حساباً خاصاً للعملية المختلطة، وخصّصت مبلغاً إجماليه ٧٠٠ ٦٥٣ ٢٧٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٢٧٣ ٢٦٤ دولار) لإنشاء العملية المختلطة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقُسّم المبلغ الإجمالي إلى أنصبة مقررة تسددها الدول الأعضاء.

٥ - وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دعمت بعثة الأمم المتحدة في السودان تنفيذ مجموعة تدابير الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وحُوّلت التكاليف ذات الصلة البالغة ١٠٢ ٧٦٩ ٨٤ دولار إلى العملية المختلطة بمجرد أن أنشأت الجمعية العامة حساباً خاصاً للعملية وخصّصت موارد لها.

٦ - وقرر المجلس أيضاً، في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، أن تنتقل السلطة، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، إلى العملية المختلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أجل بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة والقوام الكامل للقوات في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وكما يشير الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقرير الأداء (A/63/535)، نقلت السلطة كما كان مقرراً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومع إنشاء العملية المختلطة، أُدمج المكتب الإقليمي لبعثة الأمم المتحدة في السودان الموجود في الفاشر والمكاتب الفرعية الثلاثة الموجودة في كل من نيالا والجنينة وزالنحي في العملية المختلطة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، إلى جانب الموارد المرتبطة بها بما فيها ٥٦٣ وظيفة.

٧ - وبلغ مجموع النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ما إجماليه ٦٠٠ ٤٧٨ ٠٥٦ دولار (صافيه ٣٠٠ ٧٨٦ ٠٤٩ دولار) مقابل مخصصات إجماليها ٧٠٠ ٦٥٣ ٢٧٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٢٧٣ ٢٦٤ دولار). ويمثل

الرصيد الحر المتبقي البالغ إجماليه ١٠٠ ١٧٥ ٢١٩ دولار (صافيه ٢٠٠ ٤٨٧ ٢١٤ دولار)، بالقيمة الإجمالية، نسبة ١٧,٢ في المائة من الاعتماد الإجمالي المخصص.

٨ - ويشير تحليل الفروقات الوارد في الفرع الرابع من تقرير الأداء إلى أن النقص في الإنفاق يتصل أساسا بتأخير نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والموظفين الدوليين والوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة؛ وانخفاض احتياجات السفر الرسمي عما كان مدرجا في الميزانية؛ وتأخير تنفيذ مشاريع البناء؛ وانخفاض الاحتياجات من خدمات المطارات. وقابل النقص في الإنفاق جزئيا زيادة الاحتياجات الخاصة بالمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة والنقل البري.

٩ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على ما تضمنه تقرير الأداء من معلومات عن وجوه الإنفاق الفردية، حسب اتصاها بالموضوع، في المناقشة الواردة في الفقرات أدناه بشأن التقرير المرحلي للأمين العام (A/63/544) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ثالثا - التقرير المرحلي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٠ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٢/٦٢ بء، مبلغا إجماليه ١ ٤٩٩ ٧١٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٣٣٦ ٤٧٩ ١ دولار) للإنفاق على العملية المختلطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبموجب القرار نفسه، قسّمت الجمعية على الدول الأعضاء مبلغ ٨٤٩ ٨٥٥ ٠٠٠ دولار للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١١ - وقدمت الجمعية العامة التقرير المرحلي عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/544) استجابة لطلب اللجنة الاستشارية الوارد في تقريرها عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/781/Add.14)، الفقرة ٣٤) على النحو الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢ بء. ويقدم التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الميزانية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ استنادا إلى الاعتماد الذي وافقت عليه الجمعية العامة للعملية المختلطة في قرارها ٢٣٢/٦٢ بء، وكذلك معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ طلبات الجمعية العامة وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية التي أيدتها الجمعية.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قسم ما مجموعه ٢٥٨ ٢١٧٤ ٠٠٠ دولار إلى أنصبة مقررّة لتسددها الدول الأعضاء فيما يتصل بالعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ ٢٢٢ ٢٢٩ ١ دولار، وبذلك يبلغ الرصيد غير المسدد ٩٤٥ ٠٣٦ ٠٠٠ دولار. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الأموال النقدية المتاحة للعملية ٩٠٠ ٠٠٠ ٦٨٤ دولار. وبعد خصم احتياطي تشغيلي لثلاثة أشهر تقدر قيمته بمبلغ ٣٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، بلغت الأموال النقدية المتاحة ٩٠٠ ٠٠٠ ٣٦٤ دولار.

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقديرات المبلغ الواجب السداد بلغت، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ٩ ٢٦١ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق باسترداد تكاليف القوات، و ٣٤ ٨١٩ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات. وأبلغت اللجنة أيضاً، لدى الاستفسار، بأنه استناداً إلى توقعات الأمين العام، سيلزم إعداد ٦٦ مذكرة تفاهم فيما يتعلق بنشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة، فضلاً عن معدات كل منها، في العملية المختلطة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كانت ثلاث من هذه المذكرات قد وقعت، وقدمت ١٢ مذكرة منها إلى الدول الأعضاء كي توافق عليها، ويتعين تقديم ٢٠ مذكرة أخرى بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وكانت ١١ مذكرة قيد التفاوض، فيما كان لا يزال يتعين التفاوض بشأن ٢٠ مذكرة.

١٤ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، لم تقدم أي طلبات منذ إنشاء العملية. وبلغت الالتزامات غير المصفاة ١٥٠ ٠٠٠ مليون دولار.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كانت حالة شغل وظائف العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على النحو التالي:

الوظائف المشغولة	الخطة المنقحة ^(ب)	الوظائف المأذون بها ^(أ)	
١٦١	١٨٠	٢٤٠	المراقبون العسكريون
٩٧٨٨	١١١٥٦	١٩٣١٥	أفراد الوحدات العسكرية
٢١١١	٢٠١٢	٣٧٧٢	شرطة الأمم المتحدة
٤٣٠	٤٢٠	٢٦٦٠	وحدات الشرطة المشكّلة
			الوظائف
٧٦٠	٧٦٠	١٤٩٥	الموظفون الدوليون
١٩٠٣	٢٠٤٦	٣٤١٥	الموظفون الوطنيون
			المساعدة المؤقتة العامة
٢٨	٥٩	٥٩	الموظفون الدوليون
١٢	٤٠	٤٠	الموظفون الوطنيون
٢٤٨	٣٢١	٥٤٨	متطوعو الأمم المتحدة

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

(ب) تمثل القوام المقرر المنقح المقدم في التقرير المرحلي عن الميزانية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (A/63/544).

١٦ - وعلى النحو المشار إليه في التقرير المرحلي للأمين العام، تقوم العملية المختلطة بصياغة خطة نشر منقحة وتنفيذها للفترة الممتدة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي إطار الخطة المنقحة، يتعين نشر ما يقارب نسبة ٦٠ في المائة من القوام المأذون به للعملية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ونسبة ٨٠ في المائة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ونسبة ١٠٠ في المائة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويقدم الجدول ١ في التقرير المرحلي معلومات مفصلة عن الخطة المنقحة. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأنه عقب الإعلان في تموز/يوليه ٢٠٠٨ عن المرحلة الأمنية الرابعة، تباطأت وتيرة النشر والتوظيف. غير أن الجهود المبذولة لتوظيف الأفراد العسكريين والمدنيين ونشرهم كانت جارية، كما أنه كان يعتقد أن زيادة وجود الأمم المتحدة في منطقة البعثة من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار وأن يفضي إلى خفض درجة المرحلة الأمنية.

١٧ - ويورد الجدول ٢ من التقرير المرحلي معلومات عن عوامل التأخير في النشر والاستخدام حسب فئة الموظفين. وهذه العوامل هي السبب وراء حالات التأخير الممكنة نتيجة لتأثير العوامل الخارجية، بما في ذلك الحالة الأمنية، وتكوين القوة، وقدرة البائعين والمتعاقدين.

١٨ - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمجدول يبين النفقات الفعلية (حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر المرفق الأول). وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدّرة إلى ١ ٤٩٩ ٧١٠ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يعادل الاعتماد المقرر.

١٩ - ولا تتجاوز الاحتياجات المتوقعة للفترة المشمولة بالتقرير المرحلي المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢ بآء للإنفاق على العملية المختلطة لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إلا أنه، كما ترد الإشارة في التقرير، فقد تغير توزيع الاحتياجات من الموارد (انظر المرفق الثاني). وبالنسبة للاحتياجات الناشئة لنقل المعدات المملوكة للوحدات والأمم المتحدة جوا من الأبيّض وبورتسودان لإنجاز الأعمال المتأخرة ونقل المعدات الأساسية المملوكة للوحدات بطريق الجو مباشرة من البلدان المساهمة بقوات إلى دارفور؛ وتكاليف الشحن المرتبطة بنشر المعدات المملوكة للوحدات الذي كان مقررا في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وجرى تأجيله لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وأعمال التشييد الإضافية لدعم نشر الموظفين المطلوبين عقب فترات التأخير التي حدثت في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فمن المتوقع أن يقابلها انخفاض الاحتياجات المرتبطة بالجدول الزمني المنقح لنشر الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين وانخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء مرافق سابقة التجهيز ومولدات كهربائية، ومركبات لنقل الركاب، في سنة الميزانية الحالية، نظرا لأن بعض العمليات المقررة لاقتناء المعدات لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد نُفذت في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها العملية لتنفيذ ولايتها رغم التحديات اللوجستية وغيرها من التحديات التي تواجهها في منطقة البعثة (انظر الوثيقة A/63/544، الفقرات ٧-١٤).

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من التقرير المرحلي أن كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور المعين حديثا وصل إلى السودان في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن كبير الوسطاء قد اتخذ الفاشر مقرا لإقامته. ويجري حاليا استعراض لملاك موظفي فريق دعم الوساطة المشترك وآلية دعمه، وستعرض التعديلات الناجمة عن ذلك في ملاك الموظفين في مشروع ميزانية فترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢٢ - وترد في الفقرات أدناه تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن أوجه إنفاق محددة.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٢٣ - وتستند الاحتياجات المتوقعة البالغة ٦٤٧,٢ مليون دولار، في إطار البند الخاص بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، إلى الجدول الزمني المنقح للنشر المشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه، حيث تُراعى في ذلك عوامل تأخير النشر بنسبة ٥ في المائة للمراقبين العسكريين و ٢٠ في المائة للوحدات العسكرية، وشرطة الأمم المتحدة، ووحدات الشرطة المشكّلة (انظر أيضا الفقرة ١٥ أعلاه). وأُبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن قوائم تحميل الشحنات لم تُعد بعد لغالبية الوحدات المقرر نشرها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ فصاعداً وأن بعض الوحدات لم يحدد بعد. وترى اللجنة أن جدول النشر المنقح للفترة المتبقية قد يتأثر بعدد من العوامل. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتطبيق عامل تأخير نشر بنسبة ٣٥ في المائة على خطة النشر المنقحة للوحدات العسكرية وأفراد الشرطة لما تبقى من فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عوضاً عن النسبة التي يتوخاها الأمين العام والتي تبلغ ٢٠ في المائة.

٢٤ - وتتضمن النفقات المتوقعة فيما يتصل بتكاليف الشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات (٨٩,٣ مليون دولار) احتياجات إضافية لنشر معدات مملوكة للقوات مرتبطة بالكتائب/السرايا/الوحدات التي لم تنشر كما كان مقرراً لها في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فضلاً عن الاحتياجات الناشئة المرتبطة بالنقل الجوي المطلوب للمعدات الأساسية المملوكة للوحدات من البلدان المختارة المساهمة بقوات مباشرة إلى دارفور.

٢٥ - وأُبلغت اللجنة بأن الزيادة العامة في تكاليف الشحن للمعدات المملوكة للوحدات نجمت عن تغيير في مفهوم النشر ليشمل نسبة مئوية أكبر من عمليات النقل الجوي لتعجيل بوتيرة النشر داخل دارفور خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأُبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأنه، حتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كانت هناك ١٨ حاوية و ٣٠ مركبة و ٦ شحنات نقل مجزأ تنتظر نقلها من بورتسودان، و ٥٠ حاوية و ١٧٢ مركبة و ١٤٣ شحنة نقل مجزأ تنتظر نقلها من الأبيض. وفي ضوء العقبات التي تعيق النقل البري للمعدات الثقيلة (انظر الوثيقة A/63/544، الفقرتان ٧ و ١٢) وما يستتبع ذلك من تراكم للحاويات والمركبات وشحنات النقل المجزأ في بورتسودان والأبيض، تلاحظ اللجنة الجهود التي تبذلها العملية للإسراع بنقل المعدات المملوكة للوحدات بالاعتماد بكثافة أكبر على النقل الجوي. وتوصي اللجنة باتخاذ نهج يتسم بالحد في هذا السياق لكفالة وصول الوحدات ومعداتها إلى موقع العمل في الوقت نفسه تقريبا بقدر الإمكان.

٢٦ - ولاحظت اللجنة الاستشارية، في تقريرها بشأن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن متوسط التكلفة اليومية لحصص الإعاشة المطلوبة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في العملية المختلطة يبلغ ٢٦,١٨ دولارا، بينما يبلغ السعر المناظر في بعثة الأمم المتحدة في السودان ٦,٣٤ دولارات (انظر الوثيقة A/62/781/Add.14، الفقرة ١٦). وفي ذلك السياق، شددت اللجنة على أهمية ضمان إمداد الوحدات العسكرية دون انقطاع بحصص الإعاشة الكافية الجيدة النوعية، وأشارت إلى أنه ينبغي دراسة خيارات حلول أكثر فعالية من حيث التكلفة لنقل حصص الإعاشة، في مجالات منها نقل الحصص (المرجع نفسه). واستجابة لذلك الشاغل، أشار الأمين العام في الفقرة ٣٧ من التقرير المرحلي إلى أن عملية إبرام عقد طويل الأمد لخدمات حصص الإعاشة أشرفت على نهايتها ويُتَوَقَّع نفاذ العقد الجديد اعتبارا من ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن لجنة المقر للعقود تقوم حاليا باستعراض العقد الجديد.

٢٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، لدى استفسارها، بأنه، في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بلغ متوسط التكلفة اليومية لحصص الإعاشة ١٧,٨٥٣ يورو، أو حوالي ٢٦ دولارا، بسعر صرف متوسط يبلغ ١,٥ دولار لليورو. ويتم شراء الحصص حاليا في دبي وتُنقل جوا إلى دارفور. وبالنظر إلى أن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة كان ١,٢٩ دولار لليورو (٠,٧٨ يورو للدولار)، توصي اللجنة الاستشارية بتعديل الاعتماد المالي لحصص الإعاشة وفقا لذلك. وسيمثل ذلك انخفاضا بنسبة ١٥ في المائة تقريبا.

٢٨ - وكانت العملية المختلطة تعتمد أولا توفير أماكن إقامة لـ ٣٠ في المائة من أفرادها المستحقين لبدل الإقامة المخصص للبعثة. إلا أنه، نظرا لارتفاع مستوى انعدام الأمن وتُدرة أماكن الإقامة المناسبة في كل من الجنية وزانجي، قررت العملية تشييد أماكن إقامة لما يصل إلى ٦٠ في المائة من الموظفين الدوليين، والمراقبين العسكريين، وأفراد شرطة الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه، وفقا للتوجيه الإداري ST/AI/1997/6/Amend.1، عند توفير أماكن الإقامة مجانا لموظفي البعثات، يتم استرداد عنصر الإقامة بالكامل من بدل الإقامة المخصص للبعثة. ومع ذلك، بما أن أماكن الإقامة التي يتم توفيرها حاليا لأفراد العملية المختلطة أماكن مشتركة وتعتبر دون المعايير اللازمة، لا يسترد سوى ٢٥ في المائة من عنصر الإقامة في بدل الإقامة المخصص للبعثة.

٢٩ - وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن تقديرات الميزانية في التقرير المرحلي تشمل دفع بدل إقامة مخصص للبعثة لقوام شهري متوسط يبلغ ٤٣٦ ١ فردا (من الموظفين الدوليين

المدنيين، والعسكريين، وأفراد الشرطة) يتم استيعابه في أماكن الإقامة التي توفرها العملية المختلطة خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو رقم يساوي تقريباً ٣٠ في المائة من متوسط قوام النشر العام للأفراد الذين يتلقون بدل الإقامة المخصص للبعثة. وفي جميع القطاعات ومواقع الأفرقة حالياً، يتم توفير الإقامة في أماكن الإقامة التي توفرها العملية المختلطة لمتوسط شهري يبلغ ١٠٨٠ من الأفراد، بما يشمل المدنيين، والعسكريين، وأفراد الشرطة. وتصنف جميع أماكن الإقامة التي شيدها العملية المختلطة أو ستشيدها لتوفير الإقامة للأفراد المستحقين لبدل الإقامة بأتمها دون المعايير المطلوبة وذلك لافتقارها إلى أسباب الراحة ولأن بها مرافق عامة مشتركة.

الموظفون المدنيون

٣٠ - وتغطي النفقات المتوقعة بمبلغ ١٦٨,٢ مليون دولار تحت بند الموظفين المدنيين المرتبات وما يتصل بها من التكاليف الأخرى المرتبطة بالموظفين الدوليين، والموظفين الوطنيين، ومتطوعي الأمم المتحدة، والموظفين الدوليين والوطنيين الممولين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وتستند إلى الجدول الزمني المنقح للنشر المشار إليه في الجدول ١ في التقرير المرحلي (A/63/544)، وهي تراعي عامل تأخير النشر بنسبة ٢٥ في المائة لجميع فئات الموظفين المدنيين.

٣١ - وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، جدولاً يبين حالة شغل الوظائف الدولية حسب أبواب الميزانية حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وكان قد تم ملء ٧٤٤ وظيفة من أصل عدد إجمالي قدره ١٤٩٥ وظيفة. وأبلغت اللجنة في وقت لاحق بأن ٧٦٠ من الوظائف الدولية كانت مشغولة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية خطة النشر المنقحة الواردة في الجدول ١ من التقرير المرحلي. وتلاحظ أيضاً الجهود التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ملء الوظائف المدنية، بوسائل منها استهداف الموظفين الدوليين من البعثات التي توجد في مرحلة التقليل، مثل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في نيبال. ومع ذلك، فنظراً للظروف في دارفور ولأن اللجنة أبلغت، لدى استفسارها، بأنه من غير المرجح أن تُستعرض المرحلة الأمنية الحالية (المرحلة الرابعة، المعلنة في تموز/يوليه ٢٠٠٨) قبل الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، فإن اللجنة تشك في ما إذا كان يمكن تحقيق الجدول الزمني المقرر لنشر الموظفين المدنيين. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن يُطبق عامل شواغر بنسبة ٣٠ في المائة على الخطة المنقحة لنشر الموظفين الدوليين بدلاً من عامل نسبته ٢٥ في المائة الذي يتوخاه الأمين العام (انظر A/63/544، الجدول ٢).

٣٢ - وكررت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، التأكيد على الطلب الذي قدمته لاستعراض ملاك الموظفين على أساس عبء العمل الفعلي والخبرة (انظر A/62/781/Add.14، الفقرة ١٩). ويشير الأمين العام، في الفقرة ٤٩ من تقريره المرحلي، إلى أنه، عقب إعلان المرحلة الأمنية الرابعة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وما نتج عن ذلك من نقل ما يزيد عن ٣٠٠ موظف إلى عنيتي والأبيض وتعليق استقدام الموظفين لما يزيد عن شهر، لم تستطع العملية إجراء الاستعراض المطلوب. ومع ذلك، يجري حالياً، وفقاً لما ذكره الأمين العام، إنشاء لجنة لاستعراض ملاك الموظفين من أجل استعراض هيكل ملاك الموظفين في العملية، وسيتم الإبلاغ عن نتائج الاستعراض في سياق الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يُنجز استعراض ملاك الموظفين في الموعد المحدد.

التكاليف التشغيلية

٣٣ - حسبما ورد في الفقرة ٥٩ من تقرير الأمين العام، تمثل الاحتياجات المتوقعة البالغة ٦٨٤,٣ مليون دولار في إطار التكاليف التشغيلية، في المقام الأول، التكاليف الرأسمالية اللازمة لمعمل قدرات العملية المختلطة على مستوى كاف لتعزيز أهدافها المتوخاة من النشر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ودعم خططها للتشديد، مع مراعاة استثمارات الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والاحتياجات الناشئة. وأدت حالات التأخير في عمليات الشراء والتشديد في الفترة المالية السابقة إلى ترحيل جزء من الاحتياجات الأساسية إلى الفترات اللاحقة.

٣٤ - وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن الشركة المتعاقدة الدولية "باسيفيك أركيكتكس آند إنجنيرز" (PAE) هي التي نفذت أعمال التشييد الرئيسية في "المعسكرات الكبيرة" الأربعة في الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وشملت الأعمال التي اضطلعت بها هذه الشركة تشييد مرافق للإقامة المؤقتة تسع ٢٥٠ فرداً في الفاشر ونيالا والجنينة، ومخيم إقامة مؤقتة يسع ٢٠٠ فرد في نيالا، وطرق داخلية، وسياج دائري مزود بخندق ومصد، ومستشفى من المستوى الثالث في نيالا وعيادة من المستوى الأول في زالنجي، ومرافق للتخزين وحلولاً لتوليد الطاقة. وصدرت أوامر تشغيل إلى الشركة المتعاقدة بلغ مجموعها ٣٨ أمراً لتنفيذ مهام تتعلق بحلول وخدمات إدارة برنامجية مختلفة. وبلغ مجموع قيمة أوامر الشراء ١٣٤ مليون دولار.

٣٥ - ومن المتوقع حالياً أن تستمر حتى نهاية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ المشاريع الهندسية التي كان من المقرر أصلاً أن تُنجز في غضون الستين الأوليين من بداية العملية. وتتكون الخطة

الهندسية المنقحة من ثلاث مراحل: (أ) خطة عمل قصيرة الأجل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (ب) خطة عمل متوسطة الأجل من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ (ج) خطة عمل طويلة الأجل من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر A/63/544، الفقرتان ٣٣ و ٣٤). وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، قائمة بالمشاريع الهندسية الرئيسية التي يجب الاضطلاع بها خلال كل من الفترتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ (انظر المرفق الثالث).

٣٦ - وانتهى العقد المبرم مع شركة (PAE) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في وقت كانت فيه المهام المعهود بها إلى الشركة المتعاقدة في مراحل مختلفة من الإنجاز (٦٠-٨٠ في المائة). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الشركة المذكورة ركزت أساساً على إقامة "المخيمات الكبرى" ولم تشارك في تشييد/تعزيز مخيمات البعثة الأفريقية في السودان سابقاً أو مرافق أخرى تابعة للعملية المختلطة. وتعتمز العملية المضى في تشييد "المخيمات الكبرى"، وكذلك في تنفيذ مشاريع هندسية أخرى، وذلك باستخدام العقود التجارية المحلية والقدرات الهندسية العسكرية والموارد الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمز العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إبرام مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تقديم خدمات إدارة المشاريع. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا تزال قيد التفاوض وأن من المتوقع أن تُقدم خدمات إدارة المشاريع المعنية على نحو يشمل مجموعة من مشاريع التشييد وفقاً للأولويات المحددة في الخطة البرنامجية المنقحة للتشييد للفترتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٣٧ - وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمواجهة الظروف المتغيرة بتنقيح الخطة الهندسية واستكشاف حلول إدارية ابتكارية لتقديم خدمات التشييد والخدمات التعاقدية. غير أنه ليس واضحاً من التقرير المرحلي كيف ستطبق الترتيبات الجديدة للخدمات التعاقدية من الناحية العملية. وعلاوة على ذلك، فالجداول الزمنية لإنجاز الخطة الهندسية ليست مفصلة بشكل كافٍ. ولذلك، توصي اللجنة الأمين العام بأن يقدم استكمالاً تفصيلياً عن أعمال الهندسة والتشييد، بما في ذلك الجداول الزمنية المتوقعة ووصف للتدابير المتخذة لضمان الانتقال السلس من المصدر المتعاقد الوحيد إلى بائعين آخرين، كجزء من الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتأمل اللجنة أيضاً في توثيق وتقاسم الدروس المستفادة من الاستخدام الاستثنائي لعقد الشراء ذي المصدر الوحيد. وعلى ضوء نمط الإنفاق

واستعراضات الخطة الهندسية، ترى اللجنة أنه من المرجح أن ينخفض استخدام الموارد للمرافق والهياكل الأساسية بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة عما توقعه الأمين العام.

٣٨ - وكما ورد ذكره في الفقرة ٢٥ أعلاه، سيؤدي الاعتماد الكبير على الأعتدة الجوية إلى نفقات متوقعة قدرها ٢٢٧,٣ مليون دولار في إطار بند الميزانية الخاص بالنقل الجوي ويشمل ذلك المبلغ تكاليف استئجار الطائرات وتشغيلها، وخدمات المطارات، ورسوم الهبوط والخدمة الأرضية، والمعدات والإمدادات، وتأمين المسؤولية قبل الغير. وتشمل النفقات المتوقعة أيضاً عاملاً لتأخير النشر بنسبة ١٥ في المائة (انظر A/63/544، الفقرة ٦٤).

٣٩ - وكما أشير إليه في الفقرة ١٣ من التقرير المرحلي، حصلت إدارة عمليات حفظ السلام والعمليات المختلطة على موافقة حكومة السودان على استخدام العملية لمطاري الفاشر ونيالا لساعات مطولة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن العملية المختلطة بدأت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تعمل خلال ساعات مطولة في هذين المطارين، وكذلك في مطار الجنيينة الجديد. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الحكومة السودانية منحت طائرات العملية المختلطة ترخيص هبوط شاملاً. وترحب اللجنة الاستشارية بهذه التطورات وهي على ثقة من أنها ستساهم في تسريع نشر المعدات المملوكة للوحدات وغيرها من الإمدادات.

٤٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الأسطول الجوي للعملية كان في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ يتكون من ٦ طائرات ثابتة الجناحين و ٢٧ طائرة عمودية، بدلاً من ١٣ طائرة ثابتة الجناحين و ٣٩ طائرة عمودية كما تشير إلى ذلك الفقرة ٦٤ من التقرير المرحلي (A/63/544). غير أن اللجنة تلاحظ أن النفقات المتوقعة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تقوم على الافتراضات الواردة في الفقرة ٦٤ من التقرير المرحلي وترى اللجنة أنه، نظراً لبطء وتيرة نشر الطائرات حتى تاريخه، ليس من المرجح الوفاء بأهداف النشر المقررة التي أشار إليها الأمين العام في تقريره المرحلي. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من تمديد فترة استخدام المطارات (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه)، فإن العمليات الجوية لا تزال محدودة. ولذلك، توصي اللجنة بتطبيق عامل لتأخير النشر نسبته ٢٥ في المائة بدلاً من نسبة ١٥ في المائة التي توخاها الأمين العام.

٤١ - وفي مسألة ذات صلة بالموضوع، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المتوقعة لأشغال البناء وشراء المعدات ذات الصلة تشمل الاحتياجات الناشئة المرتبطة بتحسين وإصلاح ساحات خدمات المطارات، ومدارج الطائرات وممراتها ومهابطها في نيالا والفاشر

والجنينة، فضلا عن إصلاح مواقف الطائرات ومرافق المحطات الجوية بغية كفالة سلامة هبوط طائرات الأمم المتحدة وإقلاعها (A/63/544، الفقرة ٦١). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن مجموع التكاليف المقدرة لإصلاح وتوسيع المطارات الثلاثة في دارفور ومطار الأبيض، الذي تستخدمه البعثة المختلطة، تبلغ نحو ٤٨,٩ مليون دولار، موزعة على النحو التالي: ١١,٦ مليون دولار للفاشر؛ و ١١,٦ مليون دولار لنبالا؛ و ١٤,١ مليون دولار للجنينة؛ و ١١,٦ مليون دولار للأبيض. وفي حين أن اللجنة الاستشارية تدرك أن العملية المختلطة تحتاج إلى تحسين بعض مرافق المطارات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية و ضمان سلامة طائرات الأمم المتحدة وموظفيها، إلا أنها ترى أن إنجاز أشغال هامة في البنية التحتية الوطنية للمطارات وإدخال تحسينات عليها هي من مسؤولية البلد المضيف.

رابعاً - خلاصة

٤٢ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الفقرة ٨٦ من تقرير الأداء (A/63/535). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ١٧٥ ٢١٩ دولار، فضلا عن الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ١٠٠ ٢٦٨ ٦ دولار، لحساب الدول الأعضاء بالطريقة التي تحددها الجمعية العامة.

٤٣ - والإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مبينة في الفقرة ٦٨ من التقرير المرحلي (A/63/544). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة خصصت، بموجب قرارها ٢٣٢/٦٢ بء، اعتمادا قدره ١٠٠ ٧١٠ ٤٩٩ دولار للإنفاق على البعثة المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتشير اللجنة كذلك إلى أنه، بموجب القرار نفسه، تمت قسمة مبلغ ١٠٠ ٨٥٥ ٨٤٩ دولار كأفضية مقرر على الدول الأعضاء للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٤ - وفي ما يتعلق بطلب الأمين العام بقسمة مبلغ ١٠٠ ٨٥٥ ٦٤٩ دولار كأفضية مقرر للإنفاق على العملية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فإن اللجنة الاستشارية، في ضوء ما أبدته من تعليقات وما قدمته من توصيات في الفقرات السابقة، وفي ضوء حالة رصيد النقدية المتوفر حاليا للعملية (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، توصي بأن تقوم الجمعية العامة بقسمة مبلغ ١٠٠ ٨٥٥ ٥٤٩ كأفضية مقرر للإنفاق على العملية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

الوثائق

- تقرير الأداء بشأن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/535)
- التقرير المرحلي عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/544)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/781/Add.14)
- تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/659)
- قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٢ و ٢٣٢/٦٢ باء
- قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للنفقات الفعلية مقارنة بمجموع النفقات المتوقعة	النفقات الفعلية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	مجموع النفقات المتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
	٢٧,٦	٢ ٧٩٥,٠	١٠ ١١٨,٥
	٢٩,٦	١٤٠ ٠٨١,٨	٤٧٣ ٨٦٥,٤
	٢٨,٧	٣١ ٩٥٦,٦	١١١ ٥٢١,٨
	٣١,٥	١٦ ٢٩٤,١	٥١ ٧١٤,٥
	٢٩,٥	١٩١ ١٢٧,٥	٦٤٧ ٢٢٠,٢
الموظفون المدنيون			
	٣٠,٤	٣٢ ٩٤٤,٢	١٠٨ ٥١٥,٤
	٢٦,٠	٩ ٢٦٦,٢	٣٥ ٦٧٦,٥
	١٧,٣	٢ ٧٨٠,١	١٦ ٠٨٤,٣
	١٦,٣	١ ٢٩٧,٤	٧ ٩٤٩,١
	٢٧,٥	٤٦ ٢٨٧,٩	١٦٨ ٢٢٥,٣
التكاليف التشغيلية			
	-	-	٢١١,٨
	-	-	-
	-	-	٥٣٧,٤
	٢١,٨	١ ٢٢٨,٦	٥ ٦٣٦,٤
	٣٢,٥	٨٦ ٦١٣,٦	٢٦٦ ٣٣٣,١
	٢٣,٤	٩ ٥٠٩,٤	٤٠ ٥٩٧,٤
	٥٦,٦	١٢٨ ٥٧٦,٦	٢٢٧ ٣٢٥,١
	-	-	-
	٢٣,٧	١٠ ٢٧٧,٣	٤٣ ٣١٦,١
	٢٢,١	٥ ٤٠١,٧	٢٤ ٤٠١,٠
	٤٢,٢	٦ ١٣٣,٢	١٤ ٥٤٣,٤

النسبة المئوية للنفقات الفعلية مقارنة بمجموع النفقات المتوقعة	مجموع النفقات المتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨		النسبة المئوية للنفقات الفعلية مقارنة بمجموع النفقات المتوقعة
	١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
	١ ٣٣٠,٠	٢ ١١٧,٣	المعدات الخاصة
	١٥ ٨٧٣,٤	٥٦ ٢٤٥,٥	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
	-	٣ ٠٠٠,٠	المشاريع السريعة الأثر
	٢٦٤ ٩٤٣,٨	٦٨٤ ٢٦٤,٥	المجموع الفرعي
	٥٠٢ ٣٥٩,٢	١ ٤٩٩ ٧١٠,٠	إجمالي الاحتياجات
	٣٠٢٧,٣	١٦ ٥٦٠,٠	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٤٩٩ ٣٣١,٩	١ ٤٨٣ ١٥٠,٠	صافي الاحتياجات
	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
	٥٠٢ ٣٥٩,٢	١ ٤٩٩ ٧١٠,٠	مجموع الاحتياجات

المرفق الثاني

التوزيع الأولي والمنقح للموارد المرصودة للعملية المختلطة للاتحاد
الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة، مقربة إلى الأرقام الصحيحة)

الفئة	الميزانية المقترحة ^(١)	التوزيع الأولي ^(٢)	التفقات المتوقعة ^(٣)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	١١ ٥٩٦,٢	١١ ٥٩٦,٢	١٠ ١١٨,٥
الوحدات العسكرية	٥٠٩ ٤٤٥,٠	٤٥٢ ٤٤٨,٦	٤٧٣ ٨٦٥,٤
شرطة الأمم المتحدة	١٤١ ٧٢٨,٦	١٣٠ ٧٥١,٦	١١١ ٥٢١,٨
وحدات الشرطة المشكّلة	٧٩ ١٧٢,٣	٥٤ ٩٥٥,٨	٥١ ٧١٤,٥
الجموع الفرعي	٧٤١ ٩٤٢,١	٦٤٩ ٧٥٢,٢	٦٤٧ ٢٢٠,٢
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٤٣ ٨٩١,١	١٢٤ ١٦١,٣	١٠٨ ٥١٥,٤
الموظفون الوطنيون	٣٦ ٦٤٠,٩	٣٢ ٤١٧,٤	٣٥ ٦٧٦,٥
متطوعو الأمم المتحدة	١٤ ٢٤٧,١	١٤ ١٣٥,٨	١٦ ٠٨٤,٣
المساعدة المؤقتة العامة	٨ ٩١٠,٠	٨ ٩١٠,٠	٧ ٩٤٩,١
الجموع الفرعي	٢٠٣ ٦٨٩,١	١٧٩ ٦٢٤,٥	١٦٨ ٢٢٥,٣
التكاليف التشغيلية			
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢٥٠,٥	٢٥٠,٥	٢١١,٨
الخبراء الاستشاريون	٥٩٧,١	٥٩٧,١	٥٣٧,٤
السفر في مهام رسمية	٦ ٢٦٢,٧	٦ ٢٦٢,٧	٥ ٦٣٦,٤
المرافق والهياكل الأساسية	٣٣٢ ٢٤٣,٣	٢٧٤ ٧٢١,٠	٢٦٦ ٣٣٣,١
النقل البري	٥٢ ٣١٣,٦	٥١ ٥٤٧,٧	٤٠ ٥٩٧,٤
النقل الجوي	٢٢٦ ٧١٦,٢	٢٠٦ ٥٠٩,٥	٢٢٧ ٣٢٥,١
الاتصالات	٤٧ ٦٤٧,٨	٤٥ ٤٦٦,٧	٤٣ ٣١٦,١
تكنولوجيا المعلومات	٢٤ ٤٠١,٠	٢٤ ٤٠١,٠	٢٤ ٤٠١,٠
الرعاية الطبية	١٨ ٨٠٦,٤	١٦ ٥٦٢,٨	١٤ ٥٤٣,٤
المعدات الخاصة	٣ ١٦٦,٢	٢ ٦٢٦,٩	٢ ١١٧,٣
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٨ ٦٧٤,٠	٣٨ ٣٨٧,٤	٥٦ ٢٤٥,٥

الفئة	الميزانية المقترحة ^(أ)	التوزيع الأولي ^(ب)	النفقات المتوقعة ^(ج)
المشاريع السريعة الأثر	٣ ٠٠٠,٠	٣ ٠٠٠,٠	٣ ٠٠٠,٠
المجموع الفرعي	٧٥٤ ٠٧٨,٨	٦٧٠ ٣٣٣,٣	٦٨٤ ٢٦٤,٥
إجمالي الاحتياجات	١ ٦٩٩ ٧١٠,٠	١ ٤٩٩ ٧١٠,٠	١ ٤٩٩ ٧١٠,٠
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٠ ٣٧٣,٩	٢٠ ٣٧٣,٩	١٦ ٥٦٠,٠
صافي الاحتياجات	١ ٦٧٩ ٣٣٦,١	١ ٤٧٩ ٣٣٦,١	١ ٤٨٣ ١٥٠,٠
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٦٩٩ ٧١٠,٠	١ ٤٩٩ ٧١٠,٠	١ ٤٩٩ ٧١٠,٠

(أ) الميزانية المقترحة كما وردت في تقرير الأمين العام عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/791 و Corr.1 و 2).

(ب) التوزيع الأولي لمبلغ ١ ٤٩٩ ٧١٠ ٠٠٠ دولار الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢ بـ.

(ج) النفقات المتوقعة كما وردت في التقرير المرحلي للأمين العام (A/63/544).

المرفق الثالث

المشاريع الهندسية الكبرى التي ستنجز خلال الفترتين المائتين
٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠٠٩-٢٠١٠

الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

- بناء معسكرات وتوسيعها
- بناء مخيمات مؤقتة للوحدات العسكرية في ٤ من مواقع "المخيمات الكبرى"
- بناء مخيمات لوحدات الشرطة المشكّلة في مواقع "المخيمات الكبرى"
- بناء مراكز للشرطة المحلية
- تحسين المخيمات السابقة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وإصلاحها
- بناء أرصفة الطرق المعبّدة في ٤ "مخيمات كبرى"
- بناء طرق رئيسية بالحصى لدخول ٥ مخيمات رئيسية
- بناء مهابط للطائرات المروحية في ١٧ مخيما
- مشاريع بناء وإصلاح مهابط الطائرات (المرحلة الأولى)
- بناء مساكن لإيواء ٣٠ في المائة من الأفراد الذين يحق لهم بدل الإقامة المخصص للبعثة
- بدء أشغال بناء مساكن للعدد المتبقي (٣٠ في المائة) من الأفراد الذين يحق لهم بدل الإقامة المخصص للبعثة
- تشييد مباني مكاتب مؤلفة من طابقين لجميع القطاعات ومكتب فني في الجنيينة
- بناء مستشفيات من المستوى الثالث والمستوى الثاني في نيالا والجنيينة
- تشييد/إقامة قواعد لوجستية (المرحلة الأولى)
- بناء وإصلاح الجسور (المرحلة الأولى)

الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

- الانتهاء من بناء مساكن لإيواء الأفراد الذين يحق لهم بدل الإقامة المخصص للبعثة
- بناء ما تبقى من مخيمات وحدات الشرطة المشكّلة والجنود، بما في ذلك طرق الدخول إليها
- أشغال البنية الأساسية، كحفر آبار المياه وبناء شبكات تصريف مياه العواصف
- بناء مراكز الشرطة المحلية المتبقية
- إصلاح المطارات وتطوير مهابط الطائرات المروحية في جميع أنحاء دارفور.